



**استخدام نسب التحليل المالي لتقييم مخاطر السيولة للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق
للأوراق المالية**

**Using financial analysis ratios to evaluate the liquidity risks in industrial
companies listed in the Iraq Stock Exchange**

<https://doi.org/10.29124/kjeas.1651.21>

م.م. مي ابلحد افرام

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الحمدانية

may-a-ablahad@uohamdaniya.edu.iq

المستخلص

السيولة النقدية أهمية كبيرة في الشركات الصناعية نظرا لتأثيرها على تسيير الأنشطة التشغيلية للشركة، فضلا عن استعمال الفائض النقدي منها في الاستثمار والذي يعود للشركة بأرباح استثمارية تدعم المركز المالي لها في السوق، ويؤدي انخفاض السيولة إلى تعرض الشركة إلى مخاطر مالية قد تؤثر على أنشطتها وتضعف مركزها المالي، وهنا يتعين على إدارة الشركة الاهتمام بتحليل السيولة لتقييم مخاطرها، باستخدام نسب التحليل المالي لتقييم السيولة النقدية وبيان اثارها على الوضع المالي للشركة.

هدفت الدراسة إلى تقييم السيولة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، لتحديد المخاطر التي تتعرض لها، باستعمال مجموعة من النسب المالية وهي (نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة راس المال العامل)، وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها إنّ تحليل نسب السيولة اظهر الشركات التي تعاني من سيولة منخفضة والتي يمكن إنّ تتعرض للمخاطر، كما اظهر الشركات التي لديها فائض في السيولة ويمكن استثمارها لتحقيق أرباح إضافية، كما اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتحليل السيولة النقدية في الشركات الصناعية لتقييم السيولة وإيجاد فرص ملائمة للاستثمار عندما تكون مؤشرات السيولة مرتفعة، او معالجة مخاطرها عندما تكون مؤشرات منخفضة.

الكلمات المفتاحية: (التحليل المالي، نسب السيولة، مخاطر السيولة)

Abstract

Cash liquidity is of great importance in industrial companies due to its impact on the management of the company's operational activities, as well as the use of its surplus cash in investment, which returns to the company investment profits that support its financial position in

the market. Low liquidity leads to the company being exposed to financial risks that may affect its activities and weaken its position. Financial, and here the company's management must pay attention to analyzing liquidity to assess its risks, using financial analysis ratios to evaluate cash liquidity and indicate its effects on the company's financial position.

The study aimed to evaluate the liquidity of industrial companies listed on the Iraq Stock Exchange, to determine the risks to which they are exposed, using financial ratios, which are (trading ratio, quick liquidity ratio, and working capital ratio). The study reached conclusions, the most important of which is that the analysis of liquidity ratios showed Companies that suffer from low liquidity and that may be exposed to risks. It also showed companies that have surplus liquidity and can be invested to achieve additional profits. The study also recommended the need to pay attention to analyzing cash liquidity in industrial companies to evaluate liquidity and find appropriate opportunities for investment when liquidity indicators are high, or Addressing its risks when its indicators are low.

Keywords: (financial analysis, liquidity ratios, liquidity risk)

المقدمة:

تتعرض الشركات الصناعية إلى مجموعة من المخاطر التي تؤثر على استمراريتها وبقائها في نشاطها والبيئة التي تعمل بها، وتعدّ مخاطر السيولة احد هذه المخاطر التي يمكن قياسها باستعمال نسب السيولة المالية والتي تعد أداة جيدة لقياس السيولة النقدية في الشركات الصناعية، إذ إنّ توفر السيولة يظهر مدى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها في الأجل القصير، وأيضا قدرتها على تغطية جميع التزاماتها في نشاطها التشغيلي، اما عدم وجود سيولة جيدة يعرض الشركة إلى مخاطر السيولة المتمثلة بصعوبة تسديد الالتزامات قصيرة الأجل وأيضا عدم القدرة على تغطية مصاريف التشغيل، وبالتالي لجوء الشركات إلى توفير النقد باستعمال الموجودات المتداولة او بطرق أخرى منها الاقتراض والذي يثقل كاهل الشركة بتكلفة إضافية ناتجة عن الفوائد المترتبة على القرض.

وقد تناولت العديد من الدراسات نسب السيولة والمخاطر المرتبطة بها في المؤسسات والشركات المختلفة سواء أكانت مالية أم صناعية، وقد تناول البحث التحليل بالنسب المالية لتحليل السيولة في مجموعة مختارة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد قسم البحث على ثلاثة مباحث تناول الأول الإطار النظري للتحليل المالي، اما المبحث الثاني فقد عرض السيولة في الشركات الصناعية، وجاء المبحث الثالث لتوضيح مخاطر السيولة في الشركات الصناعية ، اما المبحث الرابع فقد عرض الجانب التحليلي للشركات عينة البحث .

المبحث الأول- منهجية البحث

1- مشكلة البحث:

تتعرض الشركات الصناعية إلى مجموعة من المخاطر التي يجب تحديدها وقياسها لمواجهة مستقبلها، ومن هذه المخاطر هي مخاطر السيولة والتي ترتبط بتوفر النقدية بكميات مناسبة في الشركة، وتتمثل المشكلة الرئيسية في التساؤل الآتي: (ما مدى استخدام نسب التحليل المالي في تحديد وتقييم مخاطر السيولة في الشركات الصناعية؟) ويتفرع عن هذه المشكلة التساؤلات الآتية:

1. هل تطبق الشركات الصناعية التحليل بالنسب المالية؟
2. ماهي نسب السيولة في الشركات الصناعية المبحوثة؟
3. ما هي مخاطر السيولة في الشركات الصناعية المبحوثة؟
4. ماهي نسب التحليل المالي الملاءمة لتحديد وتقييم مخاطر السيولة في الشركات الصناعية المبحوثة؟

2- فرضية البحث:

يعتمد البحث على الفرضية الرئيسية (ان استخدام نسب التحليل المالي يساعد في تقييم مخاطر السيولة للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) والتي يتفرع منها الفرضيات التالية:

1. تطبيق التحليل بالنسب المالية في الشركات الصناعية المبحوثة.
2. وجود نسب سيولة متباينة في الشركات الصناعية المبحوثة.
3. تحديد مخاطر السيولة التي تتعرض لها الشركات الصناعية.
4. تحديد نسب التحليل المالي الملاءمة لتحديد مخاطر السيولة في الشركات الصناعية المبحوثة وتقييمها.

3- هدف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم مخاطر السيولة باستخدام نسب التحليل المالي لمجموعة من الشركات الصناعية المبحوثة وكالاتي:

1. توضيح ماهية السيولة النقدية وتحديد عناصرها في الشركات الصناعية، وماهي مخاطر السيولة التي يمكن ان تواجه الشركات الصناعية.
2. تحديد نسب التحليل المالي المستخدمة في تحليل السيولة وتقييم مخاطرها.
3. استخدام نسب السيولة في تحديد مخاطر السيولة وتقييمها لعينة من الشركات الصناعية المبحوثة للفترة من 2011-2020.

4- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية القوائم المالية والتي تعد ترجمة مالية لنشاط الشركة خلال فترة محاسبية محددة إذ انها تعرض كافة العناصر المالية التي يتّم من خلالها تحديد الوضع المالي للشركة، فضلا عن استعمال المعلومات الواردة فيها في اتخاذ القرارات للجهات المستفيدة منها وبالدرجة الأولى إدارة الشركة، وقد تحتاج الإدارة إلى معلومات أخرى تفصيلية وأكثر دقة ومنها المعلومات المرتبطة بسيولة الشركة.

5- منهج البحث وأساليب جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة على المصادر العربية والأجنبية من البحوث والكتب والرسائل والاطاريح ومواقع الشبكات العالمية لدعم الجانب النظري واثراءه. اما الجانب التحليلي فقد تمّ الاعتماد على نسب التحليل المالي لتحليل السيولة في الشركات الصناعية عينة الدراسة من خلال الاستعانة بالقوائم والتقارير المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

مجتمع وعينة البحث: اتخذت الباحثة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجتمعاً للدراسة عن طريق اختيار عينة مكونة من 10 شركات.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (Rehman & Saleem)، 2011، "تأثير نسب السيولة على الربحية: حالة شركات النفط والغاز في باكستان" هدفت الدراسة إلى بيان اثر السيولة على الربحية من خلال استخدام مجموعة من نسب السيولة وهي (نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة النقدية) وتحديد علاقتها بنسب الربحية وهي (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمارات)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لنسب السيولة على الربحية، واوصت الدراسة إلى اهتمام مديري الشركات بتوفير السيولة وخاصة عند منح الائتمان للموردين وضمان تحصيل القروض.

2. دراسة (Effiong & Enya)، 2020، "إدارة مخاطر السيولة والأداء المالي: هل تشارك شركات السلع الاستهلاكية؟"، تناولت الدراسة بيان اهتمام شركات السلع الاستهلاكية بإدارة مخاطر السيولة من خلال الاعتماد على مجموعة من النسب تمثلت بالسيولة النقدية، والنسب الخاصة بتحديد الفترات الدفاعية للسيولة، والقروض الطويلة الأجل، والسيولة السريعة، لتحسين الأداء المالي للشركات، وقد شملت الدراسة عينة مكونة من عشرة شركات للسلع الاستهلاكية في السوق النيجيرية، وقد توصلت الدراسة إلى تأثير إدارة مخاطر السيولة على الأداء المالي للشركات عينة الدراسة، وقد اوصت الدراسة بزيادة اهتمام الشركات عينة البحث بإدارة السيولة لخفض مخاطرها.

3. دراسة (الشمري والزبيدي)، 2019، "قياس العوامل المؤثرة في سيولة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية - دراسة تحليلية مقارنة في بعض الشركات الصناعية العراقية والأردنية"، هدفت إلى دراسة تأثير مجموعة من العوامل التي شملت (رأس المال العامل، حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، عائد السهم) على عينة مختارة من الشركات الصناعية وهي 10 شركات عراقية والشركات الأردنية وتضمنت 10 شركة، وقد وجد تبانين في العلاقة بين هذه المؤشرات مع الجاهزية النقدية.

4. دراسة (مرزوق واخرون)، 2020، "تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية"، هدفت الدراسة إلى بيان تأثير كل من مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان على عينة من البنوك التجارية التي تضمنت 9 بنوك مدرجة في البورصة المصرية و12 بنكا مدرجة في البورصة السعودية وللفترة من 2010-2019، وقد تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية، فقد تم استعمال اختبار كولمجراف سمرنوف، فضلاً عن استعمال اختبار بيرسون وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد. واهم ما توصلت له الدراسة هو وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية عينة البحث.

5. دراسة (بوسهوه وملوح)، 2021، "دور أساليب التحليل المالي في إدارة مخاطر السيولة بالشركات الاقتصادية - دراسة حالة شركة جينيرال أمبلاج"، هدفت الدراسة إلى استعمال أساليب التحليل المالي في قياس وتحديد مخاطر التمويل والسيولة بالتطبيق على شركة جينيرال أمبلاج لصناعة وتحويل الكرتون ومشتقاته بالجزائر للفترة من 2014 - 2019، وقد استخدمت

مجموعة من النسب لقياس مخاطر التمويل منها (نسبة الدين، ونسب الاستقلالية المالية، ونسبة التمويل الخارجي، وغيرها) كما تم استعمال نسب لقياس السيولة وهي: (نسبة التداول ومعيار السداد السريع ومعيار النقدية). وتم التوصل إلى أهمية اعتماد نسب التحليل المالي لقدرتها على قياس وتحديد المخاطر المرتبطة بالتمويل والسيولة في الشركة عينة الدراسة.

6. دراسة (زعراب وآخرون) ،2022، " أثر الهيكل التمويلي على السيولة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تحليلية"، هدفت الدراسة إلى بيان تأثير مزيج الهيكل التمويلي المتمثل (بالتمويل بالأسهم العادية المملوكة، والتمويل الذاتي، والتمويل بالديون طويلة الأجل، والديون قصيرة الأجل) على السيولة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة من 2010-2019، وقد تمّ الاعتماد في تحليل مؤشرات الدراسة على أساليب تحليل البيانات الطولية (Panel Data)، من خلال تطبيق نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وذلك باستعمال برنامج التحليل الإحصائي (Eviews). وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للتمويل بالديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل على السيولة في الشركات الصناعية، وأوصت الدراسة على الاعتماد على التمويل بالأسهم العادية والتمويل الذاتي لتقليل مخاطر السيولة.

7. دراسة (الهاشمي والرفاعي)، 2022، " قياس اثر مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي: دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية"، تمثلت الدراسة في تحديد تأثير مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي، بالتطبيق على البيانات المحاسبية المدققة لعينة مختارة تكونت من خمسة مصارف عراقية للفترة 2016 – 2020، وقد تم قياس مخاطر السيولة باستعمال معادلة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع)، أما درجة الأمان المصرفي فتم قياسها بمعادلة (حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات)، واختبار الفرضيات باستعمال البرنامج الإحصائي (Mini tab 18) من خلال تطبيق الانحدار البسيط، ومعامل الارتباط، ومعامل اختبار T، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة إذ كلما ارتفعت مخاطر السيولة أدى إلى الانخفاض في درجة الأمان المصرفي، وقد أوصت الدراسة إلى إيجاد توازن بين متغيري الدراسة المتمثل بمخاطر السيولة والأمان المصرفي.

نلاحظ أهمية تحليل السيولة لتحديد نسبها واستعمالها في تقييم الأداء أو قياس الربحية أو تحديد مخاطرها سواء أكان التطبيق على المصارف أم الشركات الصناعية، كما يوجد العديد من النسب لقياس وتقييم مخاطر السيولة حسب ما وضحه استعراض الدراسات السابقة.

المبحث الثاني _ الإطار النظري للتحليل المالي:

أولاً- مفهوم وأهمية التحليل المالي:

التحليل المالي هو أحد المجالات الرئيسية والمهمة التي توفر المعلومات والمؤشرات الأساس للشركات ومستخدمي المعلومات من خلال تقييم التقارير والقوائم المالية للشركة. بشكل علمي يستخدم العديد من طرائق التحليل المالي والأساليب الكمية والحاسوبية لتوفير البيانات والمعلومات الحيوية عن النشاط الاقتصادي للشركة. (خنفر والمطارنة، 2011:71).

ويقصد بالتحليل المالي "بأنه دراسة واستخلاص العلاقات السببية ما بين الأرقام المعروضة والبيانات المالية الظاهرة في القوائم المالية، وذلك بهدف الحصول على مجموعة من المؤشرات وتفسيرها لغرض التنبؤ بالنشاط المستقبلي للشركة واتجاهاتها، فضلاً عن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي للشركة،" (الراوي وناجي، 2005:122).

كما يعرف التحليل المالي "بأنه عبارة عن تقييم الوضع المالي من خلال معالجة البيانات المالية وتحديد الربحية في المدى الطويل، باستعمال البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية يتم الحصول منها على معلومات تساعد على تقييم الوضع الاقتصادي والمالي للشركة، وتحديد مواطن الخلل الموجودة ومعالجتها بالاعتماد على دراسة السياسات المالية في الأجل القصير والطويل لاتخاذ القرارات المناسبة. (الشيخ، 2008:2)

ويؤكد (شعيب) في تحديد ما المقصود بالتحليل المالي بأنه استعمال مجموعة من الأدوات والطرق في التحليل المالي منها الأساليب الرياضية والإحصائية فقد عرف التحليل المالي "بأنه عبارة عن تحليل البيانات الواردة في الكشوفات والتقارير المحاسبية باعتماد الطرائق والأساليب الكمية التي يستعملها المحلل المالي، من أجل تقييم الأداء المالي للشركات في الماضي والحاضر، للتنبؤ بما سيكون عليه الأداء المستقبلي" (شعيب، 2014:12).

وركز (محمود وأبو عبيدة) في تعريفهم للتحليل المالي بأنه "عملية استعمال أدوات التحليل المالي وأساليبه لمعالجة البيانات والعناصر المالية الواردة في القوائم والكشوفات المالية للشركة خلال مدة زمنية محددة، لتحديد نقاط الضعف وإيجاد الحلول العلاجية لها، وتحديد نقاط القوة لتعزيزها والاستفادة منها، وتوفير المعلومات المهمة إلى متخذي القرارات للاستفادة منها في التنبؤ للمستقبل واتخاذ القرارات الملائمة" (محمود وأبو عبيدة، 2020:491).

بالنظر إلى التعاريف السابقة تستنتج الباحثة مجموعة من سمات التحليل المالي وهي كالآتي:

1. يهتم التحليل المالي بتقييم أداء الشركات عن طريق تحليل البيانات المالية وتفسير نتائجها واستخلاص المؤشرات الملائمة لفهم الحالة المالية للشركة.
2. اتخاذ القرارات المناسبة بالاعتماد على نتائج التحليل المالي للبيانات الواردة في القوائم المالية.
3. يعتمد التحليل المالي على استعمال أساليب وأدوات متعددة في تحليل البيانات المالية فضلاً عن الأساليب الرياضية والإحصائية لاستخلاص مؤشرات مختلفة تفيد متخذ القرار.
4. القوائم المالية تعد الأساس في التحليل المالي، حيث إنّ دراسة البيانات والعناصر الواردة فيها يعطي نتائج تظهر جوانب القوة والضعف في الشركة.
5. يستعمل التحليل المالي في تحديد مؤشرات مختلفة في الشركات الصناعية منها تحديد الربحية والسيولة وهيكل والائتمان فضلاً عن التنبؤ بالمستقبل المالي للشركة وتقييم الأداء في الماضي والحاضر.
6. تعتمد جهات عديدة مثل المساهمين والمستثمرين وجهات مصرفية مختلفة في اتخاذ القرارات الخاصة بها على التقارير والبيانات التي تنتج عن التحليل المالي.

وقد حدد العديد من الباحثين أهمية التحليل المالي في تحليل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية بالآتي:

(الشيخ، 2008:3)

1. يظهر مدى كفاءة إدارة الشركة في تحقيق الأرباح في النشاط التشغيلي والأنشطة الاستثمارية.
2. مدى كفاءة نشاط الشركة وفعالية سياساتها التي تؤثر على مؤشرات النمو والتطور في الشركة.
3. توفير المعلومات للمساهمة في التخطيط المالي للشركة وتحديد الهيكل التمويلي الملائم.
4. بيان إمكانية إدارة الشركة في تحقيق أهدافها المخططة من خلال تحديد جوانب النجاح أو الفشل في عملها.

كما أضاف آخرون إلى أهمية التحليل المالي: (الدباس، 2022:1428)

1. استعمال التحليل التشغيلي وتحليل التعادل لتحديد الحجم المناسب للمبيعات.
2. توفير معلومات حقيقية عن مركز الشركة المالي، والقيمة الصافية لها.
3. المساهمة في توفير البيانات الملائمة لاتخاذ القرارات، والمساهمة في تحديد السياسات ووضع البرامج التحليل المالي بناء على ما سبق نلاحظ مدى أهمية اعتماد الشركات في دراسة وتحليل بياناتها المالية على التحليل المالي باعتباره أحد الأدوات المهمة لدراسة البيانات الواردة في الكشوف والتقارير المالية بهدف استخلاص مؤشرات تساعد في تقييم أداء الشركات، فضلاً عن ذلك الاعتماد على نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات الحيوية من قبل متخذي القرار ومستخدمي القوائم المالية، كما يُعدّ أحد الأدوات المهمة والتي يمكن استخدامها في تحديد هيكل التمويل وإدارة وتطوير الشركة وتحسين أدائها المستقبلي.

ثانياً: اهداف التحليل المالي:

حدّد (الحيالي) و(محمد) مجموعة من الأهداف التي يحققها استعمال التحليل المالي وهي كالتالي: (الحيالي، 2007: 36) (محمد واخرون، 2000: 22)

1. تحديد الموقف المالي للشركة ودراسة وتقييم التوازن المالي في الشركة.
2. تحليل السيولة ودراسة وتقييم القدرة المالية للشركة لتسديد الالتزامات المتداولة في الأجل القصير.
3. تحديد الملاءة المالية وتقييم المركز الائتماني للشركة وقدرتها على الإيفاء بالالتزامات الطويلة الاجل.
4. تقييم الأداء التشغيلي للشركة وتحليل الربحية، وتحديد الفرص الاستثمارية للاستفادة منها.
5. تحليل الانحرافات وتحديد مسبباتها والعمل على معالجتها، والاستعانة بالنتائج في اعداد الموازنات التخطيطية للمستقبل.
6. تحليل القوائم المالية واستخلاص نتائج متعددة تستعمل في تقييم الأداء، والتنبؤ بجوانب الفشل، والعمل على اتخاذ الاجراءات العلاجية المناسبة لمواجهتها.

ثالثاً _ نسب التحليل المالي :

لا يقتصر استعمال التحليل المالي على أنواع التحليل مثل التحليل الافقي وتحليل الاتجاهات ولكن يمكن استعمال العلاقات بين العناصر المعروضة في القوائم المالية لإنشاء نسب مختلفة تعطي مؤشرات متعددة، ويعد التحليل المالي بالنسب مشابه للتحليل الرأسي، إذ يتم إجراء مقارنة للأرقام المعروضة في القوائم المالية للمدّة نفسها، بحيث تتم مقارنة الحسابات او عناصر القوائم المالية التي يمكن أن تربطها ببعض علاقة سببية وينتج عن هذه المقارنة نسبة مالية. (كلاش، بهلول، 2021: 277)

وبناء عليه لابد من التعرف على مفهوم التحليل بالنسب المالية وعرض مكوناتها والمحددات التي يمكن أن يواجهها المحلل المالي

1- مفهوم النسب المالية ومكوناتها:

وتُعدّ النسب المالية من الأدوات المهمة وذلك لسهولة حسابها وفهمها وإمكانية تحديد مؤشرات تستعمل في تقييم جوانب النشاط المتعددة، ويمكن توضيح مفهوم التحليل المالي بالنسب بأنه "عبارة عن العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية، أحدهما في البسط والآخر في المقام، وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً". (خنفر والمطارنة، 2011: 127)

كما يقصد بالنسب المالية "بأنها وجود علاقة ذات دلالة معينة بين عناصر او فقرات التقارير المالية مع عناصر او فقرات من التقارير المالية نفسها، لتحليل ودراسة أحد جوانب النشاط في الشركة أو لإظهار وضع معين، وقد تكون تلك الفقرات تخص تقارير مالية لسنة واحدة او تخص تقارير لسنتين مختلفتين".
(Van Horne, 1995,70).

وهناك مجموعات متعددة من النسب المالية التي تستعمل في تقييم جوانب مختلفة من أداء الشركة، إذ يضم التحليل المالي بالنسب عدد كبير من النسب التي تستعمل في تحليل القوائم المالية لتعطي مؤشرات مختلفة، إذ يمكن اشتقاق العديد من النسب التي يمكن استعمالها في تحليل أوجه النشاط المختلفة للشركة أو تقييم اداءها، (الشيخ، 2008: 8)، وقد قسمت النسب على مجموعات كل مجموعة منها تعطي نتائج مختلفة تظهر المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات، وهذه المجموعات تشمل الاتي: (ال شبيب، 2007: 83) (حاكمي، مولود، 2022: 177)

1. نسب تحليل السيولة: تظهر هذه النسب على قابلية تسديد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق، وتشمل الموجودات المتداولة النقدية وغير النقدية التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة محاسبية بالمقارنة مع المطلوبات القصيرة الأجل التي تُعدّ التزامات على الشركة.

2. نسب تحليل الربحية: تظهر هذه النسب كفاءة الشركة في استعمال الموارد المتاحة والأموال المستثمرة لتوليد الأرباح.

3. نسب المديونية: تبين هذه النسب الهيكل التمويلي للشركة ومدى اعتمادها على الأموال المقترضة في تمويل الموجودات.

4. نسب النشاط: تعكس هذه النسب نشاط الشركة في الاستعمال الأمثل للموارد والقدرة على تحصيل الديون

والذي يعكس على كفاءتها في إدارة موجوداتها.

5. نسب السوق: تظهر هذه النسب تأثير أداء الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح في تعظيم أسعار الأسهم العادية في السوق.

2- محددات التحليل بالنسب المالية :

على الرغم من فاعلية التحليل المالي بالنسب إلا أنّ هناك بعض المحدّات التي يجب مراعاتها واخذها بنظر الاعتبار عند التحليل باستعمال النسب المالية وهي: (عبد الهادي، 1999: 73)

1. من محددات النسب المالية صعوبة الحكم على الوضع المالي للمنشأة أو تقييم أداها بالاعتماد على نسبة واحدة، لأنها لا توفر معلومات ملائمة وفعالة عن وضع المنشأة.

2. عند تحليل جانب واحد من وضع المنشأة يُعدّ استعمال نسبة واحدة أو نسبتيْن كافيّ للحصول على صورة مناسبة لذلك الجانب .

3. تُعدّ المقارنات أحد أدوات التحليل المالي للقوائم ولغرض الحصول على نتائج جيدة يجب أنّ تكون القوائم المالية حسب تاريخ معين.

4. الاعتماد على البيانات الواردة في القوائم المالية للشركة بعد التدقيق عند إجراء التحليل بالنسب، لأنها تظهر وضع المنشأة المالي الحقيقي. بعكس القوائم غير المدققة التي لا تظهر واقع المنشأة الحقيقي.

5. استعمال النسب المالية لنفس المدّة عند المقارنة بين منشأتين للتقليل من تأثير التضخّم الاقتصادي على نتائج التحليل.

المبحث الثالث- مخاطر السيولة في الشركات الصناعية:

يسلط هذا المبحث الضوء على النسب المالية التي تقيس السيولة النقدية ويوضح المخاطر المرتبطة بها والتي يمكن أن تحدث في الشركات الصناعية من خلال محورين:

أولاً - مفهوم السيولة في الشركات الصناعية وأبعادها:

من أهم المؤشرات التي تؤثر على الشركات الصناعية هي السيولة والتي يقصد بها النقدية وفق مفهومها المطلق، أما فيما فيقصد بالسيولة أي موجود من الموجودات يمكن تحويله إلى نقد جاهز بشكل سهل وسريع وبأدنى كلفة. (شكري واخرون، 2012:106). إذ تقيس نسب السيولة قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات الدفع من خلال مقارنة النقد والموجود المتداول السريع التحول إلى نقد مع التزامات الدفع الخاصة بها، وإذا كانت تغطية الموجودات المتداولة غير كافية، فإنه يدل على وجود صعوبات مالية على الشركة. وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على عملياتها الجارية والربحية. (Saleem,Rehman,2011:95) كما يقصد بالسيولة " وجود أموال سائلة في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة وبما يمكن الشركة من سداد التزاماتها إلى الغير في موعد الاستحقاق، ويمكنها من القيام بعملياتها التشغيلية ومواجهة الحالات الطارئة دون تحمل خسائر في تحويل الموجودات المتداولة إلى نقدية" (السفني، 2013:58)

وتعرف السيولة أيضا بانها "الأموال النقدية التي تحتفظ بها الشركات والموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد دون تكبد خسارة في القيمة او تحمل تكاليف إضافية نتيجة التحويل ". (الشمري والزبيدي، 2019:309) كما يقصد بها "أنها تمثل القدرة على توفير الأموال اللازمة لمواجهة التزامات الشركة سواء أكان ذلك عن طريق الأموال النقدية الموجودة للشركة أم عن طريق تحويل موجودات الشركة التي تتمتع بسيولة إلى نقد أم باللجوء إلى الاقتراض مع الأخذ بالحسبان كلفة الاقتراض التي تتلاءم مع التزامات الشركة" (الشمري، 2010:61).

نلاحظ من المفاهيم السابقة أنّ السيولة تمثل النقد الموجود لدى الشركة فضلا عن الموجودات المتداولة التي بالإمكان تحويلها إلى نقد في الوقت المناسب دون تكبد خسائر في قيمتها لغرض الإيفاء بالتزامات قصيرة الأجل للشركة، ممّا سبق يمكن تحديد أبعاد السيولة الأساس التي يجب ان تهتم بها الشركات الصناعية والتي تتكون من الاتي: (Howells & Bain,2000:8)

1. التوقيت: ويقصد به القدرة على تحويل الموجودات المتداولة إلى نقد باقل وقت.
2. التكلفة: قد يترتب على عملية تحويل الموجودات المتداولة إلى نقد إلى تحمل الشركة بعض التضحيات المالية.
3. المخاطرة: قد تتعرض الموجودات المتداولة في الشركة إلى انخفاض في قيمتها وبالتالي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الاجل.

ثانياً- نسب السيولة:

تعكس السيولة النسب التي تقيس قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها المتداولة او القصيرة الأجل، لذا فإنّ مستوى السيولة المرتفع يقلل من مخاطر عدم إمكانية الشركة على سداد التزاماتها في الأجل القصير (الفرجاني، 2020:30)، وتمثل السيولة مجموعة النسب التي تهتم بتحليل قدرة الشركة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل في مواعيد الاستحقاق، ويتم الاعتماد على الموجودات المتداولة التي تتضمن (العناصر النقدية او شبه النقدية فضلاً عن أوراق القبض والمدينون والمخزون السلعي)

والمطلوبات المتداولة التي تتضمن (الدائون وأوراق الدفع والقروض قصيرة الأجل) في احتساب نسب السيولة، (الزبيدي، 2000:103) وتشمل هذه النسب الآتي:

(1) **نسب التداول:** تمثل النسبة قابلية الموجودات المتداولة في الشركة على تغطية التزاماتها في الأجل القصير، وهي تظهر موارد الشركة المتاحة للوفاء بالديون والالتزامات قصيرة الأجل للشركة، وتمثل السيولة المتوفرة للشركة خلال مدة سنة، وتحسب وفق الآتي: (النعيمة والتميمي، 2007:84)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{إجمالي الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي المطلوبات المتداولة}} = \text{مرة}$$

(2) **نسبة السيولة السريعة:** تُعد هذه النسبة مؤشر ادق من نسبة التداول في قياس السيولة (الخلايلة:1998، 70). وتحسب النسبة باستعمال الموجودات المتداولة بعد طرح قيمة المخزون السلعي مقسوما على المطلوبات المتداولة وتعكس هذه النسبة قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل ودون الانتظار إلى بيع أو تحصيل المبيعات، وتحسب النسبة وفق الآتي: (عبد الله والسهلاوي، 2017:59)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \text{مرة}$$

(3) **نسبة صافي رأس المال العامل:** يمثل صافي رأس المال العامل المبلغ المتبقي للشركة بعد تسديد التزاماتها قصيرة الأجل والذي يتم حسابه بطرح المطلوبات المتداولة من الموجودات المتداولة، إذ يعكس هذا المبلغ بشكل دقيق درجة الأمان للشركة والسيولة المتوفرة لتسديد التزاماتها ولكن ليس بشكل دقيق، وذلك بسبب وجود المخزون السلعي الذي لا يمكن تحويله إلى نقد بسهولة، ويمكن قياس صافي رأس المال العامل كنسبة مئوية من الموجودات المتداولة، يمكن احتسابها وفق المعادلة الآتية: (هلال وآخرون، 2019:82)

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}}{\text{الموجودات المتداولة}}$$

ثالثا - مخاطر السيولة - مفهومها - أنواعها:

خلال حياة الشركة تواجه العديد من المخاطر وتقسم هذه المخاطر إلى مخاطر غير مالية تكون مرتبطة بنمو الشركة في السوق ويضم هذا النوع مخاطر التشغيل والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر السياسية والقانونية اما النوع الثاني فهي المخاطر المالية التي يندرج داخلها مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ويهدف توضيح المخاطر المالية لابد من التعرف على مفهوم هذه المخاطر وأنواعها. (محسن وسعد، 2023: 113)

1- مفهوم الخطر والمخاطر المالية:

يوجد العديد من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات الصناعية والتي تؤدي بها إلى نتائج سلبية وخسائر عدة في اعمالها، وقبل التعرف على مفهوم المخاطر وأنواعها يجب توضيح ما المقصود بالخطر فقد عرف الخطر من الناحية الاقتصادية بأنه " الاختلاف والنقص بين التدفقات النقدية التي كان من المتوقع الحصول عليها لمشروع استثماري معين عن التدفقات النقدية

المحصلة فعلا". (<http://.faculty.yu.edu.go/Sabhany>)

اما المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات الصناعية في إدارة الأمور المالية والتي تؤثر سلبا على استقرارها المالي وتعرقلها في تحقيق اهدافها المستقبلية. فيقصد بها الخطر المالي ويعرف بأنه "وجود حالة من عدم التأكد في النتائج المتوقعة في المستقبل". (Frank.J,2003,57)

كما يعرف الخطر المالي باحتمالية حدوث خسارة مالية، بسبب ارتباطه بالتغير السلبي في القيمة المالية للعنصر، ويمثل التغير الفقد الكلي او الجزئي المحتمل والذي يؤثر في تقليل وخفض الثروة للمساهمين. (القاضي،2014)

اما المخاطرة فيقصد بها "انها قرار يتعلق باحتمالية حدوث نتائج سلبية مستقبلية كانعكاسات لقرارات تم اتخاذها الآن"(الصباح، 1989:147)، وقد عرفت المخاطر المالية بأنها الخسائر التي تنكدها الشركة نتيجة لأحداث غير المؤكدة التي يمكن أن تتعرض لها، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها المستقبلية في الوقت المناسب، وقد تزداد هذه المخاطر بسبب اعتماد الشركة على القروض في تمويل اعمالها ما يعني زيادة الديون وعدم القدرة على الإيفاء بها. (غنية، 2012، 130)

اما (بوهالي) فقد عرفت المخاطر المالية بانها الخسائر المحتملة التي تتعرض لها الشركة نتيجة الفشل في تحقيق الأرباح الملاءمة على أنشطتها التشغيلية او الاستثمارية التي تقوم بها. وتعد هذه المخاطر ذات أهمية كبيرة نظرا لارتباط المخاطر الأخرى بها. (بوهالي، 2018: 416)

كما عرفت المخاطر المالية بأنها "تمثل خطراً محتملاً يتمثل في عدم قدرة الشركة على سداد جميع التزاماتها والأموال التي بذمتها تجاه الآخرين. نتيجة لذلك، ستحصل خسائر في الأموال المستثمرة. ونتيجة ذلك كلما زادت الديون على الشركة، كلما زادت المخاطر المالية نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات". <https://fbs.ae/glossary/what-is-financial-risk-149>.

2- أنواع المخاطر المالية:

يمكن تقسيم المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها الشركات الصناعية إلى الأنواع التالية:

أ. مخاطر السوق:

تنتج مخاطر السوق نتيجة التغيرات التي يمكن أن تحدث في الأسعار والتي يمكن أن تؤثر سلبا على الشركة والأرباح التي يمكن أن تحققها مستقبلا، وتمثل المخاطر السوقية في الخسائر التي يمكن أن تحدث في الموجودات نتيجة استبدالها أو بيعها، والخسائر التي تحدث نتيجة التذبذب في أسعار الصرف للعملة الأجنبية او نتيجة التغير في سعر الفائدة. (عيد، 2010:39)

وتشمل مخاطر السوق الانواع الأساسية الآتية وهي: (الخفاجي والشكرجي، 2018:77)

* المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية نتيجة تغيرات أسعار الفائدة.

* المخاطر المرتبطة بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.

* المخاطر المرتبطة بالتضخم وتغير أسعار الموجودات.

ب. **مخاطر الائتمان:** تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة الشركة على تسديد الالتزامات في موعدها للطرف المقابل الذي تتعامل معه الشركة، والذي يتمثل بالزبون، وقد عرفت مخاطر الائتمان بأنها مجموعة الخسائر التي يمكن أن تنكدها الشركة نتيجة عدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات. (رضوان، 2005، 331)

ج. **مخاطر السيولة** : ويقصد بهذا النوع من المخاطر هو عدم قدرة الشركة على توفير السيولة النقدية لتغطية الالتزامات المستحقة ، وتكون مخاطر السيولة مرتبطة باحتمال أن تواجه الشركة مصاعب في توفير الأموال لمقابلة الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في أوقاتها المحددة بطريقة فاعلة ومن ثمّ تحتاج المؤسسة إلى تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة والتي قد تتكبد من خلالها على خسائر في قيمتها. (بن علي، 2009:334). وتؤثر مخاطر السيولة على الشركة على الرغم من تحقيق الأرباح إذ أنّ عدم إمكانية الشركة على الإيفاء بالتزاماتها المتداولة قد يؤدي إلى قيامها بتسييل الموجودات المتداولة بسبب عدم توفر سيولة كافية وبالتالي تحقيق خسائر. (مطر، 2009: 64)

تستنتج الباحثة مما سبق إمكانية تحديد مجموعة مخاطر السيولة المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها الشركات الصناعية نتيجة نقص السيولة والتي تضم الآتي:

- * عدم توفر سيولة كافية لسداد الالتزامات المترتبة على الشركة يؤثر على أعمالها ويعرض سمعتها للخطر في السوق.
- * تراجع الإيرادات أو زيادة المصاريف بسبب نقص التدفقات النقدية نتيجة تعطل العمليات في الشركة.
- * وجود مخزون كبير يؤثر على رأس المال النقدي خاصة إذا كانت حركة المخزون بطيئة، ويؤثر سلباً على مرونة الشركة في مواجهة التغيرات الاقتصادية.
- * صعوبة استحداث وتمويل المشاريع الجديدة والاستثمارات في التكنولوجيا والتطوير بسبب عدم توفر سيولة كافية، مما يؤثر على قدرة الشركة في النمو في السوق والمنافسة.
- * ارتفاع تكلفة التمويل: إذا لم تكن الشركة قادرة على تلبية احتياجاتها النقدية من مصادر داخلية، قد تضطر الشركة إلى الاقتراض لتوفير سيولة نقدية وقد يؤدي أي ارتفاع في أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض ويؤثر على الأرباح.
- من خلال عرض الجانب النظري لاحظنا مدى أهمية التحليل المالي باستعمال نسب السيولة للبيانات المالية للشركة، والذي يحدد المخاطر التي يمكن أن تواجه الشركات الصناعية نتيجة إهمال السيولة النقدية المتوفرة لديها ومن ثمّ تعرضها لمخاطر السيولة والخسائر المرتبطة بها، والتي تؤثر على ربحية الشركة وسمعتها ومركزها المالي، ولدعم الجانب النظري تمّ تطبيق نسب السيولة على القوائم المالية لعينة مختارة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الرابع _ الجانب التحليلي للبحث:

يتضمن الجانب العملي من الدراسة اختيار عينة تتكون من (10) شركات صناعية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تمّ الاعتماد على البيانات الواردة في القوائم المالية لقياس مؤشرات السيولة للمدة من 2011-2020 أي عشرة سنوات، وكانت نسب السيولة المتمثلة ب(نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة صافي رأس المال العامل) قد اعتمد في حسابها على (إجمالي الموجودات المتداولة ، وإجمالي المطلوبات المتداولة، والمخزون) وقد كانت الشركات الصناعية المختارة كالاتي:

- 1- الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور.
- 2- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات.
- 3- شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية.
- 4- شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والمياه المعقمة.

- 5- شركة الهلال الصناعية (مساهمة - مختلطة) بغداد.
- 6- الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات
- 7- شركة بغداد للمشروبات الغازية.
- 8- شركة الخياطة الحديثة.
- 9- شركة إنتاج الألبسة الجاهزة.
- 10- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف - شركة مساهمة.

ويبين الجدول (1) عناصر الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة والمخزون لعشرة سنوات اعتباراً من 2011 ولغاية 2020، للشركات عينة البحث والتي تم استعمال نسب السيولة وكما يأتي:

الجدول (1)
عناصر السيولة في الشركات الصناعية

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان	الشركة
20162224815	19985782646	18994133360	13174947299	13889158751	17182806389	18785757476	18618078950	19608067412	18983216988	الموجودات المتداولة	الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور
5164683599	5723849834	5218727509	4619368636	3908321682	3361216846	2163920256	2233288088	3015412918	2939133957	المطلوبات المتداولة	
822832085	777741632	928775112	1160942391	1684994341	1444023020	1207694810	1038006226	998565719	752606720	المخزون	
3986580556	3610816124	3067106013	3054929484	2677826654	2698921353	3070287401	3369420015	2939836120	3062573754	الموجودات المتداولة	الشركة العراقية للسجاد والمفروشات
1353005246	1170607507	994076246	1039767213	871657910	799640710	1109711840	1471044596	1118743837	1268696343	المطلوبات المتداولة	
418700386	418799310	422228645	422862199	477752907	473668345	468466974	497825094	491257267	557674394	المخزون	
5481046291	5338881597	5228364450	5015591871	4612605658	4470210464	4539509952	4998191648	4353229202	355118832	الموجودات المتداولة	شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية
360532289	358335031	668025978	134969875	134664607	138146756	268362821	383789714	491893220	468178739	المطلوبات المتداولة	
3262040502	2838051399	1930583510	1093059585	1059096904	1217322196	1063047266	1105177508	1066729444	682278405	المخزون	
1090694375	2252536686	4629714069	5620175087	6744126582	6788229055	7040293813	6660922180	4101203065	2834014722	الموجودات المتداولة	شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والمياه المعقمة
501709385	1437858040	1837942879	473163818	616762890	457250475	889140598	446221383	1210080017	330098365	المطلوبات المتداولة	
179692817	1144478110	782745101	1458341147	2142823312	2132916889	2007504430	1387191627	1271484138	1057484888	المخزون	
1523237975	1520031811	1770361693	2676125453	2858515978	3064063305	7157616184	3928851908	5694458531	5160750133	الموجودات المتداولة	شركة الهلال الصناعية (مساهمة - مختلطة) بغداد
9169930907	8609598630	8684410822	8205070382	5966688155	4709558144	5159829830	5088673026	3189245838	4488283671	المطلوبات المتداولة	
847924304	988445578	1107648705	1703678446	1400813157	2000028103	2332815583	2678603115	3160244288	3792506324	المخزون	
1860431394	2057433257	2068411248	2060530793	2288222564	2831035506	3877541256	4956820962	5779723064	5628593715	الموجودات المتداولة	الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات
5271736232	5277832255	4868302834	3945889203	3488827980	3013899042	2754324382	2837097311	2832810095	3058872142	المطلوبات المتداولة	
636674074	687374181	624035096	938903368	1091824594	1563208231	2341549459	3037591599	4119194196	4535178607	المخزون	
241449865338	164407099924	119011802550	95440108111	80080730621	117870541007	101173161080	102139931422	85623904698	70089827019	الموجودات المتداولة	شركة بغداد للمشروبات الغازية
51865737401	37350959640	17175627542	15567261290	26169692805	10227189696	7865089114	12820769610	6518508252	3319690430	المطلوبات المتداولة	
58726348717	53949697893	60370592610	61916754962	51360842888	48654635840	46279077359	54866280558	48624428282	48319107093	المخزون	
2536439179	2429861430	2475862183	1533043512	1276030026	1279999040	958347242	923680741	801330508	812920750	الموجودات المتداولة	شركة الخياطة الحديثة
560297270	501990244	738081923	326098810	449164539	323228601	128166605	132499991	123096883	126423023	المطلوبات المتداولة	
359918333	451191739	536973584	298657769	625228079	678351176	570951568	609285639	617805330	779440219	المخزون	
6679755163	6967746025	1942773637	845148022	617192617	1186222865	1189483693	2111088273	2559235899	2694803624	الموجودات المتداولة	شركة إنتاج

5864917028	6252162816	1418354372	462130386	378074440	961773750	945202070	1620486165	1131450364	1314997513	المطلوبات المتداولة	الألبسة الجاهزة
123908987	126910428	139945242	213711645	228674784	218187707	230490960	239461463	235867896	282653604	المخزون	
259251181	263700237	259506019	274242669	278056451	358141519	533705534	657921258	225078263	325535377	الموجودات المتداولة	شركة بغداد لصناعة
17281658	17850383	11940657	46520139	36917819	5307624	18290852	5139752	5545054	24617363	المطلوبات المتداولة	مواد التغليف - شركة مساهمة
244900771	240575771	232975771	216475771	212725771	212725771	204875771	121721021	50221022	50798929	المخزون	

(المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للشركات عينة البحث)

أولاً_ تحليل نسب التداول

بالاعتماد على البيانات في الجدول (1) المتمثلة بالموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة للشركات عينة البحث تم احتساب نسبة التداول لكل سنة من السنوات العشر وفق المعادلة الآتية :

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة = مرة

وقد كانت نتائج نسب التداول للشركات عينة البحث كما موضحة في الجدول (2) وكالآتي:

الجدول (2) تحليل نسب التداول للشركات الصناعية

السنوات	الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور.	الشركة العراقية للمفروشات	شركة الكندي لإنتاج اللقاقات والأدوية البيطرية	شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والمياه المعقمة	شركة الهلال الصناعية (مساهمة - مختلطة) بغداد	الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	في شركة بغداد للمشروبات الغازية	شركة الخياطة الحديثة	شركة إنتاج الألبسة الجاهزة	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف - شركة مساهمة
2011	6.459	2.414	7.585	8.585	1.150	1.840	21.113	6.430	2.049	13.224
2012	6.503	2.628	8.850	3.389	1.786	2.040	13.136	6.510	2.262	40.591
2013	8.337	2.290	13.023	14.927	0.772	1.747	7.967	6.971	1.303	128.006
2014	8.681	2.767	16.916	7.918	1.387	1.408	12.864	7.477	1.258	29.179
2015	5.112	3.375	32.358	14.846	0.651	0.939	11.525	3.960	1.233	67.477
2016	3.554	3.072	34.253	10.935	0.479	0.656	3.060	2.841	1.632	7.532
2017	2.852	2.938	37.161	11.878	0.326	0.522	6.131	4.701	1.829	5.895
2018	3.640	3.085	7.827	2.519	0.204	0.425	6.929	3.354	1.370	21.733
2019	3.492	3.085	14.899	1.567	0.177	0.390	4.402	4.840	1.114	14.773
2020	3.904	2.946	15.203	2.174	0.166	0.353	4.655	4.527	1.139	15.002
الحد الأدنى	2.852	2.290	7.585	1.567	0.166	0.353	3.060	2.841	1.114	5.895
الحد الأعلى	8.681	3.375	37.161	14.927	1.786	2.040	21.113	7.477	2.262	128.006

(المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للشركات عينة البحث)

يمثل الجدول (2) تحليل نسب التداول في الشركات عينة البحث واعتباراً من 2011 ولغاية 2020، ويمثل الحد الأدنى والاعلى للشركات وكالآتي:

1. أن نسب التداول في الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور كانت محصورة بين أدنى نسبة 2.852 في 2017 وتعدّ نسبة جيدة، وأعلى نسبة 8.681 في 2014 وتعتبر نسبة مرتفعة فضلاً عن ارتفاعها في السنوات من 2011-2015 وتشير إلى وجود أموال يمكن استثمارها من قبل الشركة.

2. إنَّ نسب التداول في الشركة العراقية للسجاد والمفروشات كانت محصورة بين أدنى نسبة 2.290 في 2013، وأعلى نسبة 3.375 في 2015. وتُعدّ النسب جيدة على مدى سنوات الدراسة.
3. إنَّ نسب التداول في شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية كانت محصورة بين أدنى نسبة 7.585 في 2011، وأعلى نسبة 37.161 في 2017، وتُعدّ نسب التداول مرتفعة جدا لجميع السنوات وتمثّل وجود نقد يمكن توجيهه نحو الاستثمار لتحقيق الأرباح.
4. أظهر تحليل نسبة التداول في شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والمياه المعقمة أنّ الحد الأدنى كان في 2019 بنسبة 1.567 وهي نسبة منخفضة قليلا، والحد الأعلى كان بنسبة 14.927 في 2013، وتعتبر نسب التداول في الشركة في ارتفاع كبير من 2013-2017 الا انها تصبح معتدلة في السنوات الأخيرة.
5. يوضح تحليل نسبة التداول في شركة الهلال الصناعية (مساهمة - مختلطة) بغداد انها كانت محصورة بين أدنى نسبة 0.166 في 2020، وأعلى نسبة 1.786 في 2012، وتعد جميع النسب متدنية أي إنّ الشركة ليست بوضع جيد وتواجه مشاكل في السيولة خلال العشرة سنوات عيّنة الدراسة.
6. يوضح تحليل نسبة التداول في الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات أنّها كانت محصورة بين أدنى نسبة 0.353 في 2020، وأعلى نسبة 2.040 في 2012 التي تمثل أفضل مستوى لنسبة التداول في الشركة، بسبب تدني السيولة بشكل كبير من 2013 – 2020، وما ترتب عليه من زيادة التزامات الشركة مع انخفاض موجوداتها المتداولة بشكل متتابع خلال السنوات المتتالية، وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
7. يوضح تحليل نسبة التداول في شركة بغداد للمشروبات الغازية انها كانت محصورة بين ادنى نسبة 3.060 في 2016، وأعلى نسبة 21.113 في 2011، وتعتبر نسب التداول مرتفعة جدا في السنوات من 2011 ولغاية 2020 باستثناء سنة 2016 التي تمثل ادنى مستوى. وهذه النسب لا تعرض الشركة إلى مشاكل في السيولة إلاّ إنّها تعكس عن وجود أموال غير مستثمرة يمكن أنّ تحقق الشركة منها على أرباح إضافية.
8. يوضح تحليل نسبة التداول في شركة الخياطة الحديثة إنّها كانت محصورة بين أدنى نسبة 2.841 في 2016، وأعلى نسبة 7.477 في 2014، وتظهر لنا النسب وجود سيولة مرتفعة ناتجة عن ارتفاع الموجودات المتداولة، ممّا يدل على وجود نقد يمكن استثماره من قبل الشركة لتحقيق أرباح استثمارية.
9. يوضح تحليل نسبة التداول في شركة إنتاج الألبسة الجاهزة أنّها كانت محصورة بين أدنى نسبة 1.114 في 2019، وأعلى نسبة 2.262 في 2012، وتظهر النسب مؤشرات متدنية للسيولة في السنوات من 2013 ولغاية 2020 والذي انعكس على وجود مشاكل في توفير السيولة النقدية وقدرة الشركة على تغطية التزاماتها القصيرة الاجل، بسبب انخفاض الموجودات المتداولة وارتفاع المطلوبات المتداولة خاصة في السنوات الأخيرة.
10. يوضح تحليل نسبة التداول في شركة بغداد لصناعة مواد التغليف – شركة مساهمة أنّها كانت محصورة بين ادنى نسبة 5.895 في 2017، وأعلى نسبة 128.006 في 2013، وحققت الشركة مؤشرات مرتفعة من السيولة بشكل كبير بلغ أعلى نسبة فيها في 2013 بسبب الانخفاض الكبير في التزامات الشركة قياسا بارتفاع الموجودات المتداولة فيها. تعبر نسبة التداول عن مدى قابلية الشركة على تغطية التزاماتها في الأجل القصير فضلاً عن تغطية مصاريف التشغيل، ويجب ان تكون النسبة 1:2 أي ان الموجودات المتداولة ضعف المطلوبات المتداولة، ومن خلال الجدول (2) يلاحظ الباحث

ان 8 من 10 شركات تجاوزت هذا المستوى بكثير وهذا يدل على وجود نقد غير مستثمر ولا يحقق عوائد للشركة، ما يعني لا يمكن تعظيم قيمة الشركة في السوق.

اما الشركات التي حققت نسب تداول متدنية منخفضة فهي شركتي الهلال الصناعية (مساهمة – مختلطة) بغداد والشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات وهذا عرض الشركة إلى مشاكل في السيولة في السنوات الاخيرة أدت إلى ارتفاع التزاماتها المتداولة نتيجة نقص السيولة وانخفاض الموجودات المتداولة مما يهدد وجودها واستمرارها.

ثانياً _ تحليل نسب السيولة السريعة

تم حساب نسب السيولة للشركات عينة البحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1) والمتمثلة بالموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة والمخزون وتم الاعتماد على المعادلة الآتية:

$$\text{نسب السيولة السريعة} = (\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{المطلوبات المتداولة} = \text{مرة}$$

وتشير النسبة إلى النقد والعناصر السريعة التحول إلى نقد المتوفرة لدى الشركة بعد استبعاد المخزون بسبب صعوبة تحويله إلى نقد بسرعة، فضلا عن احتمال خسارة التي يمكن ان تحققها الشركة نتيجة هبوط الأسعار السوقية للمخزون، وتعتبر النسبة المثالية هيا 1:1 أي ان الموجودات المتداولة بعد استبعاد المخزون يجب ان تغطي المطلوبات المتداولة.

الجدول (3)

تحليل نسب السيولة السريعة للشركات الصناعية

السنوات	الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور.	الشركة العراقية للسجاد والمفروشات	شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية	شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل والمياه المعقمة	شركة الهلال الصناعية (مساهمة - مختلطة) بغداد	الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	شركة في بغداد للمشروبات الغازية	شركة الخياطة الحديثة	شركة إنتاج الألبسة الجاهزة	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف - شركة مساهمة
2011	6.203	1.974	6.128	5.382	0.305	0.357	6.558	0.265	1.834	11.160
2012	6.171	2.189	6.681	2.338	0.795	0.586	5.676	1.491	2.053	31.534
2013	7.872	1.952	10.144	11.819	0.246	0.676	3.687	2.373	1.155	104.324
2014	8.123	2.345	12.954	5.660	0.935	0.558	6.979	3.023	1.015	17.978
2015	4.682	2.783	23.547	10.181	0.226	0.421	6.768	1.861	1.007	27.398
2016	3.123	2.524	26.388	7.460	0.244	0.343	1.097	1.449	1.028	1.770
2017	2.601	2.531	29.062	8.796	0.119	0.284	2.153	3.785	1.366	1.242
2018	3.462	2.661	4.937	2.093	0.076	0.297	3.414	2.627	1.271	2.222
2019	3.356	2.727	6.979	0.771	0.062	0.260	2.957	3.942	1.094	1.295
2020	3.745	2.637	6.155	1.816	0.074	0.232	3.523	3.885	1.118	0.830
الحد الأدنى	2.601	1.952	4.937	0.771	0.062	0.232	1.097	0.265	1.007	0.830
الحد الأعلى	8.123	2.783	29.062	11.819	0.935	0.676	6.979	3.942	2.053	104.324

(المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للشركات عينة البحث)

نلاحظ من تحليل نسب السيولة السريعة الواردة في الجدول (3) اعلاه للشركات عينة البحث التالي:

1. اظهر تحليل نسبة السيولة السريعة في الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور أدنى حد لها وهو 2.601 في 2017، اما أعلى حد فكان 8.123 في 2014، وتعتبر هذه النسب مرتفعة بشكل كبير عن مستوى نسبة السيولة السريعة 1:1.

2. اما نسبة السيولة السريعة في الشركة العراقية للسجاد والمفروشات فكان أدنى حد لها هو 1.952 في 2013 أما أعلى حد فكان 2.783 في 2015، وهي نسب ملائمة تقريبا.
3. ويظهر أدنى حد لنسبة السيولة السريعة في شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية في 2018 وهو 4.937 ، اما أعلى حد فكان 29.062 في 2017، وتعكس مؤشرات السيولة السريعة ارتفاعا كبيرا في السيولة النقدية أي وجود نقد عاطل يمكن استثماره في مجالات مختلفة.
4. اما نسبة السيولة السريعة في شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية و مواد التجميل والمياه المعقمة فكان أدنى حد له هو 0.771 في 2019 اما اعلى حد فكان 11.819 في 2013، وتظهر مؤشرات السيولة ارتفاعا كبيرا لغاية سنة 2017 ثم بدأت بالانخفاض لتصل إلى أدنى حد في 2019 مما يعرض الشركة إلى مخاطر السيولة بسبب عدم قدرتها على تغطية التزاماتها المتداولة
5. اما نسبة السيولة السريعة في شركة الهلال الصناعية (مساهمة - مختلطة) بغداد فكان أدنى حد لها هو 0.062 في 2019 اما أعلى حد فكان 0.935 في 2014.
6. اما نسبة السيولة السريعة في الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات فكان أدنى حد لها هو 0.232 في 2020 اما أعلى حد فكان 0.676 في 2013.
7. وكانت نسبة السيولة السريعة في شركة بغداد للمشروبات الغازية تمثل 1.097 كحد ادنى في 2016، اما أعلى حد حققته الشركة في سنة 2014 كان 6.979، وتظهر النسب مرتفعة في السنوات الأولى إذ وصلت أعلى مستوى في سنة 2014، ثم بدأت بالانخفاض ويعود السبب إلى ارتفاع المطلوبات المتداولة.
8. عكست نسب السيولة السريعة في شركة الخياطة الحديثة إلى إن انخفاض الحد الأدنى إلى مستوى 0.265 في 2011 ، ثم بدأ بالارتفاع إلى إن وصل الحد الأعلى إلى 3.942 في 2019.
9. وقد اظهرت نسب السيولة السريعة في شركة انتاج الألبسة الجاهزة مؤشرات معتدلة إذ كان الحد الأدنى 1.007، اما الحد الأعلى فكان 2.053 ، وهذا يظهر أداء جيد للشركة اذا ان الموجودات المتداولة تعادل ضعف المطلوبات المتداولة أي إن الشركة قادرة على تغطية التزاماتها في الأجل القصير كما أنّها قادرة تغطية مصاريفها التشغيلية
10. اما نسبة السيولة في شركة بغداد لصناعة مواد التغليف فكانت النسب متذبذبة بشكل كبير إذ كانت محصورة بين 0.830 في 2020 كحد أدنى، و104.324 في 2013 كحد أعلى، ونلاحظ من خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (1) ان الموجودات المتداولة للشركة في سنة كانت في أعلى مستوى ، أما المطلوبات المتداولة 2013 فكانت أقل مستوى لها ولهذا ظهرت نسبة السيولة السريعة بشكل كبير.

ثالثا _ نسبة صافي رأس المال العامل :

يعدّ صافي رأس المال العامل من المؤشرات المهمة للسيولة، إذ يعكس هامش الأمان للشركة لأنه يعكس الأموال التي تمتلكها الشركة بعد تسديد التزاماتها، ولغرض عكس الصورة الملائمة يمكن احتساب صافي رأس المال كنسبة مئوية من الموجودات المتداولة، ويتم احتسابها وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل} = (\text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}) / \text{الموجودات المتداولة} * 100$$

وتمثل هذه النسبة نسبة هامش الأمان للشركة، ويمكن الاستفادة منها في المقارنة مع سنوات متعددة لنفس الشركة، أو استعمالها للمقارنة مع شركات أخرى، ويظهر الجدول (4) تحليل نسب صافي رأس المال العامل للشركات عينة البحث:

الجدول (4)

نسبة صافي رأس المال العامل

السنوات	الشركة العراقية لتصنيع وتمور	الشركة العراقية للمفروشات	شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية	شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	شركة الهلال الصناعية	الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	شركة بغداد للمشروبات الغازية	شركة الخياطة الحديثة	شركة إنتاج الألبسة الجاهزة	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف
2011	84.5	58.6	86.8	88.4	13	45.7	95.3	84.5	51.2	92.4
2012	84.6	61.9	88.7	70.5	43.9	50.9	92.4	84.6	55.9	97.5
2013	88	56.3	92.3	93.3	-29.5	42.8	87.4	85.7	23.2	99.2
2014	88.5	63.9	94.1	87.4	27.9	28.9	92.2	86.6	20.5	96.6
2015	80.4	70.4	96.9	93.3	-53.7	-6.5	91.3	74.7	18.9	98.5
2016	71.9	67.4	97.1	90.9	-108.7	-52.5	67.3	64.8	38.7	86.7
2017	64.9	65.9	97.3	91.6	-206.6	-91.5	83.7	78.7	45.3	83
2018	72.5	67.6	87.2	60.3	-390.5	-135.4	85.6	70.2	26.9	95.4
2019	71.4	67.6	93.3	36.2	-466.4	-156.5	77.3	79.3	10.3	93.2
2020	74.4	66.1	93.4	54	-502	-183.4	78.5	77.9	12.2	93.3
الحد الأدنى	64.9	56.3	86.8	36.2	-502	-183.4	67.3	86.6	10.3	83
الحد الأعلى	88.5	70.4	97.3	93.3	43.9	50.9	95.3	86.6	55.9	99.2

(المصدر : الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للشركات عينة البحث)

نلاحظ من نسب صافي رأس المال العامل المعروضة في الجدول (4) التالي:

1. ان الشركات التالية: (الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور، والشركة العراقية للسجاد والمفروشات، وشركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية، وشركة بغداد للمشروبات الغازية، وشركة إنتاج الألبسة الجاهزة، وشركة بغداد لصناعة مواد التغليف) تتراوح نسب صافي رأس المال العامل للفترة 2011-2020 بين 50% كحد أدنى ونسبة 100% كحد أعلى، ويعتقد الباحث إن هذه النسب جيدة إذ توفر هامش امان للشركة يتجاوز حجم الموجودات المتداولة بعد تسديد التزاماتها القصيرة الاجل، فضلا عن إمكانية استعمال الفائض من الأموال في الاستثمار لتحقيق أرباح إضافية.
2. اما شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، وشركة إنتاج الألبسة الجاهزة، فقد حققت نسب متذبذبة من نسب صافي رأس المال خلال سنوات الدراسة فقد كان الحد الأعلى (93.3 - 55.9) وهي نسب جيدة، اما الحد الأدنى فكانت النسب أقل من 50% من نسبة هامش الأمان في السنوات الأخيرة وكانت كالتالي: (36.2 - 10.3) على التوالي، ويدل ذلك على تدني الوضع المالي للشركة وضعف في سيولتها في السنوات الأخيرة من الدراسة.

3. وفيما يخص شركة الهلال الصناعية، والشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات فقد عانت من تدني كبير في نسب صافي رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة، إذ وصل الحد الأدنى إلى (-502) و(-183.4) للشركتين على التوالي وهي

مؤشرات سلبية تدل على عدم توفر سيولة لدى الشركتين لتسديد التزاماتهم خلال الأجل القصير ، اما الحد الأعلى فكان 43.9 ولم يتجاوز نسبة هامش الأمان الملائم 50% في شركة الهلال الصناعية، اما الشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات فكان الحد الأعلى هو 50.9 والذي كان في سنة 2012 ثم بدا بالتدني ليصل ادنى مستوى في سنة 2020 .

المبحث الخامس – الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات:

خلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من خلال تحليل ودراسة النتائج للشركات عينة البحث:

1. عدم اعتماد غالبية الشركات عينة الدراسة على التحليل المالي للسيولة وما يعني صعوبة تحديد المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها الشركات في المستقبل. إذ يؤدي الاعتماد على تحليل السيولة إلى تقييم الوضع المالي للشركة وتحديد المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجتها.
2. من خلال الاطلاع على القوائم المالية المعروضة للشركات عينة البحث، صعوبة تحديد المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها الشركات في المستقبل، اذ لا يوجد إشارة إلى اعتماد هذه الشركات أساليب التحليل المالي للبيانات المعروضة في قوائمها ماعدا شركة بغداد للمشروبات الغازية التي عرضت مجموعة من النتائج والكشوفات الخاصة بالتحليل المالي لبياناتها اعتباراً من سنة 2019. وبالتالي صعوبة تقييم السيولة النقدية وتحديد مخاطرها في الشركات عينة البحث.
3. أظهرت نتائج التحليل المالي لنسب السيولة للشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور، والشركة العراقية للسجاد والمفروشات، وشركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية، وشركة بغداد للمشروبات الغازية، وشركة إنتاج الألبسة الجاهزة، وشركة بغداد لصناعة مواد التغليف وجود سيولة مناسبة وما يعني انخفاض مخاطر السيولة في هذه الشركات.
4. اما شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، وشركة إنتاج الألبسة الجاهزة فكانت نتائج التحليل متباينة للسيولة متباينة، مما يعرض الشركتين إلى مخاطر في السيولة.
5. حددت النتائج الشركات التي لديها سيولة متدنية وهي شركة الهلال الصناعية، والشركة الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات فقد نتائج السيولة في اغلبها سالبة خلال سنوات الدراسة، ومن ثمّ تعرض الشركتين لمخاطر السيولة المتمثلة في عدم سداد الالتزامات القصيرة الأجل وما يترتب عليها من مخاطر أخرى.
6. ان وجود نسب سيولة مرتفعة يفتح المجال امام الشركة لإيجاد فرص استثمارية يمكن ان تعود للشركة بأرباح إضافية.
7. و توصل البحث إلى ان النقص في السيولة ينتج عنه صعوبة في تمويل الأنشطة التشغيلية وعدم قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، وتحمل تكاليف اضافية نتيجة اللجوء إلى الاقتراض.

ثانياً- التوصيات:

1. توصي الباحثة بضرورة اهتمام الشركات باستعمال التحليل المالي بالنسب لتحليل السيولة النقدية نظراً لأهمية السيولة، وتحديد المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها الشركة في حالة انخفاض السيولة.
2. إيجاد حلول علاجية لتقليل مخاطر السيولة في الشركات التي ظهرت نتائج تحليل السيولة فيها متدنية لتقليل الآثار السلبية لها على الشركة.

3. الاعتماد على نتائج التحليل المالي للسيولة بالنسب اثناء التخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات الضرورية نظرا لأهميتها في تدعيم مركز الشركة.
4. اهتمام الشركات التي لديها نسب سيولة مرتفعة بإيجاد مجالات لاستثمار السيولة الفائضة لتحقيق عوائد وارياح إضافية للشركة في المستقبل.
5. ضرورة تضمين التقارير المالية المعروضة في سوق العراق لكشوفات خاصة بالتحليل المالي تظهر الوضع الحقيقي في الشركة.

قائمة المصادر:

1. بلعزوز بن علي، 2009، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية" مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة.
2. بور ربيعة غنية 2012 محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب الفكهربائي فرع سونلغار ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.
3. بوسهوية، نذير، ملوح، محمد، 2021، " دور أساليب التحليل المالي في إدارة مخاطر السيولة بالشركات الاقتصادية – دراسة حالة شركة جينيرال أمبلاج"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر.
4. فاطمة، بو هالي، 2018، " ادارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، جامعة زيان عاشور بالخليفة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 35، الجزائر.
5. خنفر، مؤيد راضي، المطارنة، غسان فلاح، 2011، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
6. الحياي، وليد ناجي، 2007، "التحليل المالي"، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك.
7. الخليلية، محمود عبد الحليم، 1998، "التحليل المالي باستعمال البيانات المحاسبية"، الطبعة الثانية، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن.
8. الخفاجي، علي احمد حسن جاسم، الشكرجي، بشار ذنون محمد، 2018، " تقدير المخاطر السوقية التي تواجه المصارف: دراسة على عينة من المصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق وعمان للأوراق المالية"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 119، جامعة الموصل.
9. - الدباس، سميرة خالد علي، 2022 " التحليل المالي وانواعه واهميته للمؤسسات"، المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)، الإصدار الخامس، العدد خمسون.
10. الراوي، حكمت احمد، الناجي، حسين ناجي عارف، ٢٠٠٥، " استعمال النسب المالية في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن"، مجلة الإداري، السنة ٢٧، العدد ١٠١.
11. الزبيدي، حمزة محمود، 2000، "التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
12. السنفي، عبد الله عبد الله، 2013، "الإدارة المالية"، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء.
13. الشمري، حسن شاكر عبد، الزبيدي، حيدر حمودي علي، 2019، "قياس العوامل المؤثرة في سيولة الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية (دراسة تحليلية مقارنة في بعض الشركات الصناعية العراقية والاردنية)"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، المجلد 13، العدد 24.

14. الشمري، خالد توفيق، 2010، "التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. الشيخ، فهمي مصطفى، (2008)، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، فلسطين.
16. ال شبيب، دريد كامل، 2007، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
17. الصباح، عاقل سالم عبد، 1989، "تقييم ربحية الاستثمارات"، رسالة ماجستير محاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
18. الفرجاني، إبراهيم مسعود، 2020، "اساسيات الادارة المالية"، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا.
- 19- عبد الهادي، محمد سعيد، 1999، "الادارة المالية والاستثمار والتمويل التحليل المالي"، (دار حامل للنشر) عمان، الأردن.
20. القاضي، حسن محمد، 2014، "الإدارة المالية العامة"، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
21. الهاشمي، ليلي عبد الكريم، والرفاعي، عمر زيدان عبد الكريم، 2022، " قياس اثر مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي: دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 3، العدد 3، العراق.
22. النعيمي، عدنان تايه، التميمي، أرشد فؤاد، 2007، "التحليل والتخطيط المالي _ اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
23. رضوان، سمير عبد الحميد، 2005، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها"، دار النشر للجامعات، مصر.
24. زعرب، حمدي شحدة، وآخرون، 2022، " أثر الهيكل التمويلي على السيولة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تحليلية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 30، العدد 3، مصر.
25. شعيب شنوف، 2014، "التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS"، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
26. شقري، نوري موسى وآخرون، 2012، "إدارة المخاطر"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
27. عبد الله، عبد القدار محمد احمد، السهلاوي، خالد بن عبد العزيز، 2017، "الإدارة المالية"، الطبعة الخامسة، مطبعة السروات.
28. كلاش، مريم، بهلول، نور الدين، (2021)، " دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي _ دراسة حالة مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى سوق اهراس"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 6، العدد 1،
29. محسن، عبد الله محمد، سعد، منتظر فاضل، 2023، " دور التنويع الدولي في خفض المخاطر المالية "مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن عشر، العدد التاسع والستون، جامعة البصرة.
30. محمد، منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، 2000، " التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان ، الأردن.

31. محمود، عبد المنعم عبد القيود، أبو عبيدة، طه جبريل علي، (2020)، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقييم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية – سوق الأوراق المالية، الخرطوم، الامارات، دبي"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 21.
32. مرزوق، عبد العزيز علي، واخرون، 2020، "تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان علي الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد السادس، العدد العاشر، جامعة كفر الشيخ، مصر.
33. مطر، محمد، 2009، "إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات"، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
34. هلال، عبد الله عبد العزيز، بيومي، سعد، سامي، محمد، 2019، "التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء"، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مصر.
35. حاكمي، ابراهيم، مولود، فتحي، 2022، "استعمال النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المحاسبي المالي- حالة مؤسسة AOM invest"، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 1.
36. بن عيد، فهد، 2010، "إدارة المخاطر"، اتحاد الشركات الاستثمارية، مكتبة افاق.
37. D Sunday A. Effiong, Ejabu Fidelis Enya, 2020, "Liquidity Risk Management and Financial Performance: Are Consumer Goods Companies Involved?", International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE).
38. Frank J. Fabozzi, Pamela P. Peterson, Financial Management and Analysis: Second Edition, 2003.
39. Van Horne, James 1995, "Financial Management and Policy", Prentice-Hall, Inc, London, UK.
40. Qasim Saleem & Ramiz Ur Rehman, 2011, Impacts of liquidity ratios on profitability(Case of oil and gas companies of Pakistan), Interdisciplinary Journal of Research in Business, Vol. 1, Issue. 7, July 2011.
41. Howells , Peter , Bain , Keith,(2000) "Financial Markets & institution "3 th ed prentice Hall.
42. (<http://faculty.yu.edu.go/Sabhany>)
43. (<https://fbs.ae/glossary/what-is-financial-risk-149>)